

جزء من كتاب في الأصول لعقده

الكتاب في اصول الفقه (جزء منه) ، لعله كتب في القرن الثاني عشر الهجري .

١٦٥٤ ٨ ق ٢٣ س ٢١ × ٥ ر ١ سم
نسخة حسنة ، بأولها نقص ، خطها نسخ ، بآخرها
فوائد ومكتبة شعريه الى الشيخ محمد بن عبد الوهاب
بتاريخ ١١٦٣ هـ .
١ - اصول الفقه أ - تاريخ النسخ .

٨١٦٦٦
 ١٢٩٩/٧/١٠

مكتبة جامعة لادرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	جزء من كتاب في الفقه
اسم المؤلف	٢
تاريخ النسخ	
عدد الأوراق	٩
ملاحظات	(نسخة) نسخة أولية
رقم	٢١٦٦

اصول فقه

ظهور حاملهم على السكون وتكونه مما الحق فيه مع واحد وليس هذا اجابا سكوتيا
 وهو حجة وان نقل تواتر وكذلك القول ان نقل احاد فان تواتر حجة فاطعة
 يفسق مخالفة لقوله تعالى ويتبع غير سبل المؤمنين لتكونوا شهداء على الناس
 ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع ائمة على ضلالة ونحو كثير فغير تواتر معنوي
 والاجماع على تخطئة من خالف الاجماع ومثلهم لا يجمع على تخطئة احد في امر شرعي
 الا عن دليل قاطع **فصل** والقياس حمل معلوم على معلوم باجراكه عليه جماع
 وينقسم الى جلي وخفي والى قياس علىه وقياس دلالة والى قياس طرد وقياس عكس
 وقد شد المخالف في كونه دليلا وهو محجج باجماع الصحابة اذ كما هو بين قاييس و
 ساكت والسكوت ركن فالمسئلة قطعية ولا يحوز القياس في جميع الاحكام اذ
 فيها ما لا يعقل معناه والقياس فرع تعقل المعنى ويكفي اثبات حكم الاصل
 بالدليل وان لم يكن مجمعا عليه ولا اتفق عليه اخصمان على الاختيار واكثره رابعة
 اصل وفرع وحكم وعلة فشرط الاصل ان لا يكون حكمه منسوخا ولا معدولا به
 عن سنن القياس ولا اثباتا بقياس وشرط الفرع مساواة اصله في علته
 وحكمه وفي التعليل والتخفيف وان لا تقدم شرعية حكمه على حكم الاصل
 والايرد فيه نص وشرط الحكم هنا ان يكون شرعا لا عقليا ولا لغويا وشرط
 العلة سمة الا يصادف نصا ولا اجماعا ولا يكون في او صادمها مالا يتولد في الحكم
 والا يخالف في التخفيف والتعليل والا يكون بمجرد الاسم اذ لا تأثير له وان
 يطر على الصحيح وان ينعكس على راي ويصح ان تكون العلة قيا وان تكون اثباتا
 وهفوة ومركبة وقد تكون حلقا في محل الحكم وقد تكون حكما شرعا وقد تحي
 في علة حكمان ويصح تقارن العلل وتعاقدتها ومتى تعارضت فالشرع
 وطرف العلة ارجح على المختار اولها الاجماع وذلك ان يتعقد على تعليل
 الحكم بعلة معينة وثانيتها النص وهو صريح وغير صريح فالصريح ما اتي فيه باحد
 حروف التعليل مثل لعلة كذا او لاجل كذا او لانه او فانه او بانه ونحو ذلك وغير

في شعبة القياس
 قياس الوضعية
 يعني الاصل
 عليه بالنص

١٢٨٤ ذ يود
 التمسك
 ٢٠٠٠ حكم
 روضة



تدريج ناسي التسمية فيقول المعتز من هذا فاسد الاعتبار لمخالفة النص و
هو قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فيقول المستدل هذا ما تدع عند
الايمان بدليل قوله صلى الله عليه وآله كراسه على قلب المؤمن سمي ام لم يسمي وخي ذلك
النوع الثالث فساد وضع القياس بخصوص في ابيات القياس بانه قد ثبت
بالوصف اجماع يقتضي ذلك الحكم مثاله ان يقال في التعشيش سمي فليس فيه
التكرار كما لا استحسن فيقول المعتز من المسموح لا يناسب التكرار لان ثبت
كراهة اعتبار التكرار في المسموح على كلف مانع وهو التعرض لتقلد الرابع
منع بثبوت الحكم في الاصل مثاله ان يقول المستدل في عدم قبول جلد الخنزير
للدباغ ولا يقبل الدباغ للجحاشية الغليظة كالكلب فيقول المعتز من لا نسلم
ذلك في الكلب وجوابه باقامة الدليل الخامس التقسيم وهو ان يكون اللفظ
متروكا بين امرين احدهما ممنوع منه مثاله ان يقال في قياس الصحيح الحاضر
على المسافر والمريض اذا تعذر عليه استعمال الماء جسد التيمم وهو تعذر الماء
فيقول المعتز من ان يريد ان تعذر الماء مطلقا سبب لجواز التيمم ام تعذر في
السفر والمريض فالاول ممنوع منه وجوابه باقامة الدليل على الاطلاق السادس
منع وجود المدعى علة في الاصل وهو ان يمنع المعتز من وجوب ما ادعاه المستدل
انه علة في الاصل فضلا عما ان يكون هو العلة مثاله ان يقول المستدل في المنع من
تطهير الدباغ جلد الكلب بالقياس على الخنزير حيوان لعل الا ان منع وجوب
الدباغ هو علة في الاصل مثاله ان يقال في الكلب حيوان يغسل منه ولو غسبعا فلا
يقبل جلد الدباغ كالخنزير فيقول المعتز من لا نسلم ذلك في الخنزير في انه يغسل
منه ولو غسبعا وجوابه بابيات طرق العلة في الخنزير السابع منع كون ذلك الوصف
علة مثاله ان يقول المعتز من لا نسلم كون الخنزير يغسل منه ولو غسبعا هو العلة
في ان جلد الدباغ لا يقبل الدباغ وجوابه بابيات العلة باحد الطرق الثامن عدم التاثير
وهو ان يبين المعتز من في قياس المستدل وصفا لا تاثير له في ابيات الحكم

علم في الاصل

امثلته قول الكنفية في المرتدين اذا اتلفوا اموالنا مشركون اتلفوا اموالنا في
دار الحرب فلا ضمان عليهم كسائر المشركين فيقول المعتز من دار الحرب لا تاثير
لها في عدم الضمان عندكم التاسع القدح في افضا المناسب الى المصلحة للقصور
مثاله ان يقال في علة تحريم مصاهرة المحارم على التام بيد انها احيى الارتفاع
الحجاب ووجهه المناسبة ان التحريم المؤبد يقطع الطبع في الغجر فيقول المعتز من
لا نسلم ذلك بل قد يكون افضا الى الغجر لسد باب الزواج وجوابه بان
رفع الحجاب على الدوام مع اعتقاد التحريم لا ينبغي بعد المحل فمشترط طبعاً كما
لاهايات العائش القدح في المناسبه وهو ابدافسدة راحة مساويه و
جوابه ترجيح المصلحة على المفسدة ومن امثلته ان يقال التحاي للعبادة -
افضل لما فيه من تركية النفس فيقول المعتز من لكنه يفوت اضعاف تلك
المصلحة من ايجاد الولد وكف النظر وكسر الشهوة وجوابه بان مصلحة العباد
افضل اذ هي كفظ الدين وما ذكر كفظ النسل احادي عشر عدم ظهور الوصف
المدعى علة كالرضخ في العقود والعقد والعمد في الافعال واجواب ان ضبطه
بصفة ظاهرة تدل عليه عادة كصفة العقود الدالة على الرضى واستعمال
اخبار في القتل على العمدية الثاني عشر النقض وهو عبارة عن بثبوت الوصف
في صورة مع عدم حكم فيها وجوابه وجود الوصف في صورة النقض او يمنع
عدم حكم فيها وذلك يكون بايضا مانع في محل النقض اقتضى يقتضي الحكم كما
في العرايا اذا اوردت على الربويات بعوم احاجة الى الرطب وقد لا يكون عنده
ثم غير التمر فالصحة في جوازها ارجح ونحو ذلك وتحريم اكل الميتة اذا اوردت
المضطر اذ مفسدة هلاكه اعظم من مفسدة اكل الميتة الثالث المستفادات الرابع عشر الكسر مفسدة
وحاصلة وجود الحكمة المقصودة من الوصف في صورة مع عدم حكم فيها كما لو
قيل في الرز حيش في الاقطار في السفر حكمة المسقة في كسر بصفة شاقة في كسر
وجوابه يمنع وجود قدر الحكم لعسر ضبط المسقة فالكسر كالنقض في ان جوابه

يمنع وجود الحكم او منع عدم او شرعية حكمة ارجح لعدم قطع القائل للثبوت
القتل الخامس عشر المعارضة في الاصل كما اذا عطل المستدل حرمة الرباط
فعارضه المعترض بالكيل فيقول المستدل ان سلم ان مكيل لان العبرة بعادة من
البنين صلى الله عليه وآله ولم يكن يومئذ مكيل ابل كان موزونا او يقول لم قلت
ان الكيل مؤثر وهذا جواب هو المسمى بالمطالبة وانما يسع حيث يكون بوقت العلم
بالمناصب لا بالسبب وللمعارضه جوابات اخر السادس عشر يمنع وجود الوصف
في الفرع مثاله ان يقال في امان العبد امان صدر من اهله كالعبد الماذون
له في القتال فيقول المعترض ان سلم ان العبد اهل للامان وجوابه بيان معنى
الاهلية بان يقول ريد انه مظنة لرعاية المصلحة لا سلامة وعقله السابع
عشر المعارضة في الفرع بما يقتضي حكم الاصل بان يقول ما ذكرته من الوصف
وان اقتضى بوقت الحكم فعندك وصفا اخر يقتضي نقيضه وهذا هو الذي يعني به
للمعارضه بان تقدم الاعتراضات من قبل المعترض على المستدل الثاني عشر
وهو ابد خصوصية في الفرع هي شرط او ابد خصوصية في الفرع هي مانع ورجع هذا
انقضاء المعارضة في الاصل وقد مر التاسع عشر اختلاف الضابط في الاصل والفرع
وهو الوصف المشتمل على الحكمة المقصودة مثاله ان يقول المستدل في شهر الزور
القتل اذا قتل بشهادتهم متبوعا للقتل فيجب القصاص كما ذكره فيقول المعترض
الضابط يختلف فانه في الاصل الاكراه وفي الفرع الشهادة ولم يتحققا وبما في
المصلحة وقد يعترض الشارع احد هاتين الاجزاء وجوابه بان الضابط هو القدر المقتضى
وهو السبب احيانا فضاء في الفرع مثل فضائه في الاصل اوارج وتكون
العشرون اختلاف جنس المصلحة في الاصل والفرع مثاله ان يقول المستدل
بالواط كما يجد الزنا لا يباح فرج في فرج مشتهى طبعاً محرم شرعاً فيقول المعترض
اختلفت المصلحة في تحريمها ففي الزنا منع اختلاف النسب وفي الوطء دفع زنا

وقد

وقد يتفاوتان في نظر الشارع وجوابه بيان استقلال الوصف بالعلم منه دون
تفاوت الحادى وهو المخالفة بين حكم الاصل وحكم الفرع مثاله ان يقاس النكاح
على البيع او البيع على النكاح بجامع في صور فيقول المعترض من حكم مختلف فان
معنى عدم المصلحة في البيع حرمة الاستفاد بالبيع وفي النكاح حرمة المباشرة وهما مختلفان
ولجواب ان البطلان شيء واحد وهو عدم ترتب المقصود من العقد على الثاني والعشرون
القلب وحاصله دعوى المعترض ان وجود الجامع في الفرع مستلزم حكماً في القاطنة
الذي اثبت بالمستدل نحو ان يقول انكفى الاعتكاف يشترط فيه الصوم لانه لبيك فلا
يكون يجزئه قربه كالوقوف بعرفة فيقول المعترض ان يشترط فيه الصوم كالوقوف
بعرفة وهو الفاسم كلها ترجع الى المعارضة الثالث والعشرون القول بالموجب
حاصله تسليم مدلول الدليل مع بقا النزاع ومن امثله ان يقول الشافعي في القتل بالقتل
قتل بما يقتل غالباً فلا يباح في القصاص كالقتل بالخارق فيقول المعترض بان موجب
فيقول المعترض عدم المناقاة ليس بحل النزاع وهو وجوب القصاص لا عدم المناقاة
للقصاص ونحو ذلك الرابع والعشرون سؤال التركيب وهو ما تقدم من شرط حكم الاصل
الا يكون ذي قياس مركب الخامس والعشرون سؤال التعدية وذكرنا في مثال ان يقول
المستدل في البكر البالغة بكر فتجبر كما صغيرة فيقول المعترض هذا معارض الصغر وما
ذكرته وان تعدى به حكم البكر البالغة فما ذكرته قد تعدى به حكم البكر الصغيرة
هذان الاعتراضان قد اعيداها اجدليون في الاعتراضات وليس ايهما اعتراضا براسه بل
راجعان الى بعض ما تقدم من الاعتراضات فالاول لاجع الى المنع والثاني للمعارضة
في الاصل وقد تقدم بيان ذلك فحصل وبعض العلماء يكرهون خلافاً وهو
الاستدلال قالوا وهو ما ليس بهن ولا اجماع ولا قياس عليه وهو كذا في ما قبل في غير قياس الدلالة
الاول تلازم بين الحكمين من دون تعيين علم من له صح ظهارة هي طلاقا الثاني
الاستصحاب وهو نحو بقاء الشيء في وقته لثبوت قبله لوقته فانما يصح التغيير
يقول بعض النافعية في التخييم ان الما في صلواته يستصحب بالحق لا قد
كان وجب عليه المضى فيها قبل الروية الثالث شرع من قبلنا والمختار ان النبي صلى

والعشر

لان محل النزاع

في غير قياس الدلالة

الاول

الله عا ولم يكن قبل البعث متعبدا بشيء وانه بعد ما متعبدا بما لم ينسخ من
الشرايع فيجب الاحتياط عند عدم الدليل في شريعتنا قبل ومنه الاستحسان
وهو عبارة بما لم ينسخ من الشرايع عند دليل يقابل القياس لئلا يكون بنوته
بالاثر وبالاجماع وبالكسوة وبالقياص كفي ولا يتحقق استحسان مختلف فيه
واما الصحابي فالأكثر انه ليس بحجة وقول النبي صلى الله عليه وآله اصحاي كالنجم
اكثر ونحو المراد به المقلدون خاتم الراي اذ عدم الدليل الشرعي على بدليل
العقل والمختار ان كلما ينتفع به من غير ضرورة عاجل او اجل فحكمه الاباحة
عقلا وقيل كضرب بعضهم توقف لنا اننا نعلم جنس ما ذلك حاله كعلمنا جنس
الانصاف وفيه الظلم الباب الثالث في المنطوق والمفهوم
المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق فان افاد معنى احتمل غير قصد
ودلالة قطعية واظهاره ودلالة ظنية قيل ومنه العام ثم النص بما صرح
وهو ما وضع اللفظ بخصوصه وما غير صريح وهو ما يلزم عنه فان قصد
توقف الصدق او توقف الصحة العقلية او الشرعية فدلالة اقتضائه مثل
عن ابي كذا وكذا في ذلك اللفظ لتعليقه ككان بعد افتتبه نص واما في ذلك
وقر في حكم لو لم يكن ذلك اللفظ لتعليقه ككان بعد افتتبه نص واما في ذلك
عليك الكفارة جوابا لمن قال جاعت اهل في رمضان انها ليست بسبع
لوتضمنت باء وان لم يقصد دلالة اشارة كقولنا لسانا قصاصا عقلا
ودين قيل وما نقصان دينهم فقال تمكث احدهم شطرا لا يتصل
لم يقصد بيان الكرايم وادق الطهر ولكن المبالغة تقتضي ذلك نص
والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق وهو نوعان الاول يتفق عليه
معنوم الموافقة وهو ان يكون المسكوت عنه موافقا للمنطوق به في محل الكلام
كان في معنى الاول فهو محور الخطاب خوفا لا تقل لها اف ولا تنهرها

عليه

يدل على تحريم الضرب بطريق الاولى وان لم يكن في معنى الاول فهو محور الخطاب خوفا لا
منكم عشرون صابرون يغلبوا ما شئتم فانه يدل على وجوب ثبات الواحد للعشرة كمن لا
بطريق الاولى والثاني مختلف فيهم ويسمى مفهوما المخالف وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا
للمنطوق في حكمه ويسمى دليلا للخطاب وهو قسمان مفهوم القلب وهو ضعفها والاخذ
قليل ومفهوم الصغرى وهو اقوى والاخذ به اكثر ومفهوم الكسرة وهو قوي فمفهوم
الغاية وهو قوي منها ومفهوم العدد ومفهوم انما وقيلها منطوقا وشرطا لاخذ
بمفهوم المخالفة على القول بالاخر في الكلام مخرج الاغلب ولا السؤال وحاد في مقتضى
او تقدير جهارا او غير ذلك مما يقتضيه تخصيص المذكور بالذكر الباب الرابع في
الحقيقة والمجاز فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت في اصطلاح الخطاب
هي لغوية وعرفية واصطلاحية وشرعية ودينية ثم ان تعدت لفظا ومعنى فتباين وان
اتحدت لفظا ومعنى فتغرد وان تعدت لفظا واتحدت معنى فتزاد وان تعدت
معنى واتحدت لفظا فان وضع اللفظ لتلك المعاني باعتبار اشتراك في فمك
ان تفاوتت كالموجود القديم والمحدث وان لم تتفاوت في مواطن وجنس فان اختلفت
حقا بوقوع المعاني في الجنس كحيوان والافان النوع كائنات وبعضهم يعكس
وان وضع اللفظ الواحد للمعاني المتعددة لا باعتبار اشتراك في النوع المشترك فيه
اللفظي كغير المجاز والمجاز في اصطلاح الخطاب علاقة مع قرينة وهو نوعان من مرسل كاليد
ما صنعت في اصطلاح الخطاب علاقة مع قرينة وهو نوعان من مرسل كاليد
للغة والعينة للروية واستعارة كالاسد للرجل الشجاع وقد يكون مرسلان معا
للمتردد في امر اراك تقدم جلا وتؤخر اخرى وقد يقع في الاسناد مثل جبر جده و
لاستيفاء الكلام في ذلك فن آخر واذا تردد الكلام بين الحقيقة والمجاز في الكلام
على المجاز ويميز المجاز من الحقيقة بعدم اطراده وصرف فيه وغير ذلك الباب
الخامس في الامر والنهي الامر قول القائل لغيري افعل او نحو على جهة الاستعلاء
مريدا لما تناوله والمختار ان للوجوب لغة وشرعا لمبادرة العقل الى عدم العمل بمثل

الكل

امر سيد ولا استدراك السلف بطواهر الامور على الوجوب وقد ترصيفته للندب
 والاباح والتهديد وغيرها مجازا والمختار ان لا يدل على المنة والتكرار ولا على القوة
 ولا على التراخي وانما يرجع في ذلك الى القرين وان لا يستلزم القضاء وانما يعلم بدليل
 اخر وتكريره بحرف العطف يقتضي تكرار المأمور به وفاقا وكذا بغير عطف على
 المختار القرينة من تعريف او غير فاذ اورد الامر بالشئ ليس بها عن
 ما لا يتم الا به حيث كان مقدور المأمور في الصحيح ان الامر بالشئ ليس بها عن
 ضده ولا العكس فصل والنهي قول القائل لغیر لا تفعل او نحو على جهة
 الاستعلاء كما رها لما تناول وتقتضي مطلقه الدوام لا مقيدا ويدل على ذلك
 المنهي عنه لافساده على المختار فيهما **الباب السادس في العموم**
 اختصاص والاطلاق والتقييد العام هو اللفظ المستغرق لما يصلح له من دونه
 تعيين مدلوله والاعادة وتخاصص بخلافه والتخصيص اخرج بعض ما تناول
 العام والفاظ العموم كل وجميع واسما الاستفهام والشرط والنفك والمنفيم
 اجمع المضان الموصوف لجنسي والمعرف باللام لجنس مفرد او جمعا والمختار ان
 المتكلم يدخل في عموم خطاب وان نجي العام للمدح والذم لا يبطر عموم وان
 نحو لا اكلت عام في المأكولات فيصح تخصيصه وان يحرم على المستدرك العمل
 بالعام قبل البحث عن تخصيصه وان يكتفي المطلع طارعه وان نحو يا ايها الناس
 لا يدخل فيه من سوي حد الابدليل اخر وان دخول النافي عموم يا ايها الذين امنوا
 ونحو بنقل الشرح او بالتغليب وان ذكر حكم بجملة لا يخص به ذكره لبعضها
 ونحو الضمير لبعض افراد العام اذ لا تنافي بين ذلك في الصورتين والمختار ان
 متصل ومتصل المتصل الاستثناء والشرط والصفة والغاية وبلوغ رتبة
 البعض والمختار ان لا يصح تراخي الاستثناء الا قدر بنفسه او بلغ رتبة
 يصح استثناء الاكثر وان مع النفي انبات والعكس وان بعد اجمال المتعاطاة
 يعود الى جميعها الاقرينة واما المنفصل فهو الكتاب والسنة والاجماع

علم
 بالعام
 علم
 بالعكس

والقياس والعقل والمفهوم على القول به والمختار ان يصح تخصيص كل من
 الكتاب والسنة بمثلها وسائرهما والمتواتر بالا حادي وان لا يقصر العموم على سببه
 ولا يخصص العام بمذهب راويه ولا بالعادة ولا بتقدير ما اضمح في المعطوف مع
 العام المعطوف عليه وان العام بعد تخصيصه لا يصح مجازا فيما بقي بلا حقيقة
 ولا يصح تخصيصه احدا ولا يصح تعارض العمومين في قطعي ويصح في الخاص والعام
 فيعمل بالمأخر منهما فان جعل النادر في اطرافها وقال يعمل بالخاص فيما
 تناوله وبالعام فيما عدله تقدم الخاص ام تاخر ام جعل النادر في فصل
 والمطلوع ما دل على شايخ في جنسه والمعيد بخلافه وهما كالعام والخاص واذا
 ورد في حكم واحد حكم بالتقييد اجماعا نافي حكمين مختلفين من جنس اتفاقا
 ولا حيث اختلف السبب واتخذ اجنس على المختار **الباب السابع**
 في الجمل والمبين والظاهر والمؤول الجمل ما لا يفهم المراد به تفصيلا او المبين مقابل
 والبيان هنا ما يتبين به المراد بالخطاب الجمل ويصح البيان بكل من الاداء
 السعوية ولا يلزم شدة البيان كشره المبين ويصح التعليق في حصة الشئ
 بالمدح اذ هو كالحث وفي قبحه بالذم اذ هو كدمن النهي والمختار ان لا اجمال
 في اجمع المنكر اذ يحل على الاقل ولا في تحريم الاعوان اذ يحل على المحبة المعتاد ولا
 في العام المخصص ولا في نفي صلاة الا بطهور والاعمال بالنيات ورفع
 عن امته لخطا والنسيان وان يجوز تاخير التبليغ اذ المقصود المصلحة ولا
 يجوز تاخير البيان ولا التخصيص عن وقت الحاجة اجماعا ويلزم التكليف
 بالبيان لا يعلم فاما عن وقت الخطاب فالمختار جواز ذلك في الامر والنهي وعلى
 السامع البحت ولا يجوز ذلك في الاخبار فصل والظاهر يطلق على ما
 لا يقابل النص وعلى ما يقابل الجمل وقد تقدم والمؤول ما يراد به خلاف ظاهر
 القياس القرينة اقتضتها وقد يكون قريبا فيكون فيه ادنى مرجح وتعيدا فتحتاج الى



الافقوى ومتعسفا فلا يقبل الباب الثاني في النسخ وهو ان
مثلا احكم الشرعي بطريق شرعي مع تراخ بينهما والخيار خيارا وان لم يقع
الا شعاع به او لا وشيخ ما قيد بالتأبيد والى غير بدل والاخف بالاشوق
كما كالعكس والتلاوة وتلك جميعا واحدهما دون الاخر ومفهوم المدعى
مع اصله واصله دون وكذا العكس ان لم يكن فحوى ولا يجوز نسخ الشيء قبل
امكان فعله والزيادة على العبادات ان لم يجوز المريد عليه من دونها والنقص
منها نسخ للساقط اتفاقا لا للجميع على المختار ولا يصح نسخ الاجماع ولا
القياس اجماعا ولا النسخ بهما على المختار ولا متواترا بالاحاديث وطريقنا
الى العلم بالنسخ اما بالنص لنص من النبي صلى الله عليه وآله او من اهل الاجماع
صريحا او غير صريح واما امارات قوية تتعارض بخبرين في كل وجه مع معرفة
المناظر بنقل او قرينة كقراءة او حاشية فيعمل بذلك في المطلق فقط على
المختار الباب التاسع في الاجتهاد والتقليد الاجتهاد مستغنى
الفقيه الواسع في تحصيل ظن حكم شرعي والفقيه الضيق في استنباط الراك
حكم الشرعي من ادلتها واما رتبة التفصيلية وانما يمكن من ذلك من حصول
ما يحتاج اليه فيه من علوم الغريب والاصول والكتابات والسنة وما
مسائل الاجماع والمختار جواز تعبد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاجتهاد
علاوة لا قطع بوقوع ذلك ولا انتفاؤه وان وقع من عاصره في غيبته
حضرته وان تحقق في القطعيات مع واحد والمخالف خطأ ثم واما الظاهر
العملية فكل مجتهد فيها مصيب وانما لا يلزم المجتهد تكرار النظر لتكرار
واوجب عليه البحث عن النسخ والمخصص حتى يظن عدمها وانما لا
التقليد عنه مع تمكنه من الاجتهاد ولو علم منه ولو صحابيا ولا فيما يخصه ويجوز
بعد ان اجتهاد اتفاقا واذا تعارضت عليه الامارات رجع الى الترجيح
فان لم يظهر له رجحان فقليل غير وقليل يقلد غيره وقليل يرجع الى حكم
العقل ولا يصح المجتهد قد لان متناقضان في وقت واحد وما يمكن
مناول ويعرف مذهب المجتهد بنصه الصريح وبالعموم الشامل
كلام

كلامه وبما نلناه ما نص عليه وتعليقه بعبارة توجد في غير ما نص عليه و
ان كان يرى جواز تخصيص العلة واذا ارجع عن اجتهاد وجب عليه ان كان
مقلدا وفي جواز مجتهد الاجتهاد خلاف فصل والتقليد هو اتباع
قول الغير دون حجة ولا شبهة ولا يجوز التقليد لتقليد في الاصول ولا
في العلميات وما يترتب عليها ويجب في العملية المحضة العقلية والقطعية
على غير المجتهد وعلى المقلد البحث عن كمال مقلده في علمه وعدالة ويكفي انتصابه
للفقهاء في بلد امام محقق لا يجزى تقليد كافر الفاضل وقاسقه ويخرج الاكمل
ان امكنه واجي اولي من المهت والاعلم من الاورع والائمة المشهورون اولي من
غيرهم والتمام مذهب امام معين اول اتفاقا وفي وجهه اختلاف وبعد التزام
من جملة او حكم معين بحرم الانتقال بحسب ذلك على المختار الا الى ترجيح
ان كان اهلا للترجيح ويصير ملتزما بالنية وقيل مع لفظ او عمل وقيل بالعمل
وحده وقيل بالشروع في العمل وقيل باعتقاد صحة قوله وقيل بمجرد سماعه
واختلف في جواز تقليد اماميه فصاعدا ولا جمع مستفتين بدين قوله
في حكم على وجه لا يقول به اي القائلين ويجوز لغير المجتهد ان يقتضي بمذهب
مجتهد حكاه مطلقا وتخرج ان كان مطلعا على الماخذا اهلا للنظر واذا
اختلف المعتقدون على المستفتي غير الملتزم فقليل ياخذ بأول فتيا وقيل بما
ظنه الاصح وقيل بغيره وقيل ياخذ بالاخف في حوائجهم ويجعل بالاشد
في حق العبد وقيل بغيره في حوائجهم وفي حق العبد حكم الحاكم ومن لا يعقل
معنى التقليد لفظا عاميته فالافقوى صحة ما فعله معتقدا الجواز مالم
يخرق الاجماع ويعامل في ذلك بمذهب علمائهم ثم اقرب جهة اليها و
الله اعلم الباب العاشر في الرجوع هو الاقرب الامارة بما
يقول على معارضتها فيجب تعديها للقطع على كلف بارئ بالارجح و
لا تعارض الا بين ظنيين تقليدين او عقليين او مختلفين فيرجح أحد

كثر من على الاخر لكثرة روايته ويكونه اعلم بآرويه وثبته وضبطه وكثر
 المباشر وصاحب القصة او مسامحتها او اقرب مكانا او مه اكابر الصحابة
 او متقدم الاسلام او مشهور السب او غير متلبس بمضعف وبجملته
 بالغايه وبكثرة المزايا وعدالته وبكونه عرف انه لا يرسل الا عن عدل في المرسلين
 ويرجح كبر الصريح على حكمه وحكمه على العمل قليل والسند على المرسل وقيل العكس و
 قيل سوا ورجح المشهور ومرسل النابغ ومثل البخاري ومسلم على غيرهما ورجح
 الذي على الامر والامر على الاباح والاقول احتمالا على الاكثر والحقيقة على الجازي
 الجازي على المشترك والاقرب من الجازي على البعد وخاص على العام وتخصص
 العام على تاويل الخاص والذي لم يخصص على الذي خصص والعام الشارح على التكميل
 المتفق وغيرهما وما ومن واجمع المعرف بالام على الجنس المعرف به ويرجح الوجوه
 على التذلل والاثبات على النفي والداري الحمد على الموجب له والموجب للطلاق
 والعقود على الاخر ويرجح الخبر بموافقة دليل اخر او لاهل المدينة او لخلقها
 للاعلم ويتعسر روايته له وبقرينة باخه وبموافقة القياس ويكون حكمه
 اصله قطعيها والاخر ظنيها او دليله قوي او لم يسخ بانفاق او تكون علته
 اقوى لقوة طريق وجودها في الاصل او طريق كونها علة او بان يصحها
 اخرى تقويا او تكون حكمها حظرا او وجوبادون معارضها او بان تشهد
 بالاصول او منتزعة منها اصول كثيرة او يعلل بها الصحابي او اكثر الصحابة
 الوصف كقبي على غيره والنبوي على العدمي والباعثة على الامارة المجردة
 المنعكسة على خلافها والمطرودة فقط على المنعكسة فقط او السبر على المناسبات
 المناسبة على السب ويرجح بالقطع بوجود العلة في الفرع ويكون حكم الفرع
 بالنص في الجمل وبشار كنه في عين الحكم وعين العلة على الثلاثة الاخر وعين
 على الجنس وعين العلة مع جنس الحكم على العكس ووجوه الترجيح لا تتعد
 ولا يخفى اعتبارها على الفطن مع توفيق الله عز وجل خاتمة

القياس احد في الاصطلاح ما يميز الشيء عن غيره وهو لفظي ومعنوي فاللفظي
 كشف لفظا بلفظا احلي منه مرادف او المعنوي حقيقي ورسمي وكلاهما نام في
 ناقص وكقبي الثام ما ركب من جنس الشيء وفصلته القريبة كيمون ناطق
 في تعريف الانسان وكقبي الناقص ما كان بالفصل وحده كناطقا ومع
 جنس البعيد كجسم ناطق والرسمي الثام ما كان بالجنس القريب والخاصة كيمون
 ضاحك والرسمي الناقص ما كان بخاصة وحدها او مع الجنس البعيد لامع
 العرضيات التي تختص جملة باحقيقة واحد كقولنا في تعريف الانسان
 ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشره مستوي القامة ضاحك يا
 لطبع ويجب الاحترام بكردود عن تعريف الشيء بايساويه في الجلا او انخفا
 وبما لا يعرف الا به مرتبة او مراتب وعن استعمال الفاظ القريبة بالنظر
 الى المخاطب ويرجح بعض احدود السبعية على بعض يكون الفاظه اصرح او
 المعرف به اعرف وبعمومه وبموافقة النقل السبعي او اللغوي وبعمل اهل
 المدينة او اهلها الاربعة او العلماء وبعضهم ويتفرع حكم الخطر او حكم النفي
 وبدل احد الى غير ذلك من الاعراب عن اطبع سليم وفهم مستقيم وتوفيق
 من الفتح العليم والله يهدي من يشا الى صراط مستقيم

فان هذه الامة
 ختم الله على قلوبهم
 فهم لا يفقهون

بلغ مقابلة

فرق بين المداهنة والمداراة والمداهنة
 معاشرة الفاسق واظهار الرضى به وهو
 في التعليم وبالفاسق في الشيء عن فعله وترك الاعلافا
 على حشدا يظهر ما هو فيه واللفظ في القول

تمنع النفس بالقليل والا
 طلبت منك فرق ما يلفها
 غير
 فادني القناعة ربي عز
 والاغراض من القناعة
 فخذ منها نفسك راس مال
 كثرها لئلا تغني عن غيل
 وصبرها بعدد التقوى بضاعة
 وتظفر بالجنان بصبر ساعه

لما طارت الاجيار بظهور عالم في نجد يقال له محمد بن عبد الوهاب ووصل اليها
بعض تلامذته واجترأ بحقايق احوال وتسميته في التقوى وفي الزهري عن المنكر
والامر بالمعروف اشتاقت النفس الى مكاتبة بهذه الابيات سنة ثلاث و
ستين ومائة والف ولعله يحجب هذه السنة فانها حلت اليه طريق مكة

سلامي على نجد ومن حل في نجد
لقد صدرت من سخ صنعاً سخي كيا
سرت من اسير يشد الرحا ان سرت
يدكري سرا كجدا واهله
فني واستلي عن عالم حل سوحها
محمد الهادي لسنة احمد
لقد انكرت كل الطوائف قوله
وما كل قول بالقبول مقابل
سوى ما اتى عن رينا ورسوله
وقد جاءت الاخبار عنه بانه
وليسر علما ما طوى كل جاهل
وبعرا كان الشريعة هادما
اعادوا بها معنى سواع ومثله
وقد هتفوا عند السدا بسمها
وكم عقر وافي سوحها عقيده
وكم طائف حول القبور معتبل

وان كان تسليمي على البعد لا يجد
ربها وحياها بقية العبد
الا يا صبا نجدي هجت من نجد
لقد زادي سراك وجد علي حد
به يهتدي من ضل عن منهج الرشيد
فيا حبيبا الهادي ويا حبيبا الهادي
بلا صدي في الحق منهم ولا ورد
وما كل قول واجب الطرد والرد
فذلك قول جل قدرا عن الرد
يعيد لنا الشريعة الشريف عابده
ومبتدع منه فوافق ما عندكم
مشاهد ضل الناس فيها عن الرشيد
يعوث وود بئس ذلك من وود
كاهتف المضطر بالصمد القدر
اهلت لغير الله جهر اعلو
ويلقوا الاركان منه باليد



ان قرأ هذه الابيات
في العام بعض من وصلت
في موطن عام وكان في الموقف
كبير من المغرب فلما سمع
او قد انكر له قال غملا
فقال رجل كان يعيب هذه
ابياتي متايقا اليها وهو
وق البصر من العلماء مجيبا
لذلك المعزبي السيد محمد
الوكنت ارى هذه الطريقة
حري ما كان عنده ان
تقوى حكاها الى الولد
القادر ووصل منه كتاب
ببند